السلطنة

في الفكر السياسي الإسلامي

نصوص مختارة وقراءات
على امتداد ألف عام

جمعها وأعدها وقدم لها

الدكتور يوسف أيبش

الدكتور ياسوشي كوسوجي

دار الفراء

هذه النصوص المختارة والقراءات
تتناول مفهوم «السلطنة» ونظام الحكم
في الفكر السياسي الإسلامي خلال ألف عام

○ في هذا المجلد مسح شامل لأهم ما كتب في **السلطنة** باللغة العربية خلال ألف سنة. وتقديرنا أن هذا العمل يسد عند القارىء العربي حاجة التعرف على الجذور التاريخية لأنظمة الحكم المعاصرة في البلاد العربية والإسلامية.

○ إن كل من يُعنى بدراسة النظم الإسلامية، ولا سيما نظام الحكم، يلاحظ بصورة واضحة، أن معالم شخصية المجتمع الإسلامي تبرز جليّة، ومن خلالها تتكشف ديناميكية وحيوية هذا المجتمع ومقدرته على البقاء والتطور أمام التحديات الداخلية والخارجية.

○ فنظام الحكم في الإسلام له ارتباط وثيق بالنظم الدينية والدنياوية، سياسية كانت أم إدارية، اقتصادية أو مالية، اجتماعية أو عسكرية، فهل نستطيع فهم نشوء الفرق الإسلامية، والأحزاب المعارضة، والثورات والحروب الأهلية، والانقلابات العسكرية، بمعزل عن تطور نظام الحكم؟

○ يقول نظام الملك: «السلطان والدين أخوان لا يقوم أحدهما إلا بالآخر».

○ وكانت الحكماء تقول: «عدل السلطان أنفع للرعية من خصب الزمان».

○ قال معاوية: «لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني، ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت». قيل: «وكيف ذاك؟» قال: «كنت إذا مدّوها خلّيتها وإذا خلّوها مددتها».

○ إعلموا أن وجود السلطان في الأرض حكمة الله تعالى عظيمة ونعمة على العباد جزيلة، لأن الله تعالى جبل الخلق على حب الانتصاف وعدم الإنصاف. ومثلهم بلا سلطان مثل الحوت في الماء يبتلع الكبير الصغير». **الطرطوشي**

$ 22
$ 22

السلطة

في الفكر السياسي الإسلامي

نصوص مختارة وقراءات

على امتداد ألف عام

جمعها وأعدها وقدم لها

الدكتور يوسف إيبش

الدكتور ياسوشي كوسوجي

دار الزهراء

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٩٤

دار الزهراء للطباعة والنشر

رأس بيروت، شارع الكويت، بناية مكارم، الطابق الخامس، تلفون: ٨٠١٦٨٨

المحتويات

الصفحة

تمهيد بقلم د. يوسف إيبش ٧

١ ـ عبد الله بن المقفع:
في السلطان ١٢

٢ ـ طاهر بن الحسين:
نص كتاب طاهر بن الحسين لإبنه عبد الله ٢٥

٣ ـ إبن قتيبة الدينوري:
كتاب السلطان ٤٩

٤ ـ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه:
كتاب اللؤلؤة في السلطان ١٢٧

٥ ـ أبو الحسن محمد بن يوسف العامري:
من وصايا العامري ٢٠٦

٦ ـ الإمام أبو حامد الغزالي:
التبر المسبوك في نصيحة الملوك ٢٢٦

٧ ـ محمد بن الوليد الطرطوشي:
سراج الملوك ٢٩٠

٨ ـ إبن أبي أصيبعة:
عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٣٢٦

٩ - إبن الطقطقي:
كتاب الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ٣٣٤

١٠ - محمد بن إبراهيم بن سعد إبن جماعة:
تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام ٣٨٤

١١ - تقي الدين إبن تيمية:
السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ٣٩٢

١٢ - أبو حمو موسى الزياني:
واسطة السلوك في سياسة الملوك ٤١٧

١٣ - عبد الرحمن إبن خلدون:
من مقدمة إبن خلدون ٤٦١

١٤ - حسن كافي الأقحصاري:
أصول الحكم في نظام العالم ٤٨٧

١٥ - شاه ولي الدين الدهلوي:
حجة الله البالغة ٥٠٠

مأكول مأكول فأندرناهم فأندرناهم
طاليس

ارسطو

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

بقلم الدكتور يوسف إيبش

إن الحوافز التي دفعتني إلى جمع هذه المختارات من النصوص المتعلقة بموضوع «السلطنة» كثيرة ولكنها تنبع من شعوري بأن في الوطن العربي اليوم وعيا عميقا لمشاكله العديدة المتنوعة. ولكن هذا الوعي، على عمقه لا يسير متوازيا في كل ناحية من نواحي الفكر والحياة.

ففي مواضيع معينة، نجد الوعي العربي ناهضا ناشطا بينما نجده في مواضع أخرى جامدا راكدا. فهناك تقدير عام عند الفئة المثقفة بأكملها وعند جزء كبير من غير هذه الفئة أيضا لحدة المشاكل الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي. وقل بيننا من لا يسجل في طليعة مشاكل الأمة: مشكلات الانتاج الاقتصادي، وتوزيع الثروة، وتزايد السكان وشح المرافق الطبيعية، كما قل بيننا من لا يعاني قضايا التجارة الخارجية، والنقد النادر، والتصدير والاستيراد وتكون رأس المال، وغير ذلك.

كذلك هناك تقدير عام واع لمشاكل الوطن العربي السياسية الدولية. فمن مشاكل التخلص من السيطرة والنفوذ الاجنبيين إلى مشاكل الوحدة والاتحاد، الى مشاكل أنظمة الحكم القائمة المتعددة، من مشيخي وأميري وجمهوري إلى ملكي وفردي عسكري. هذه كلها مشاكل حقيقية بالنسبة لبلادنا، ويعتبر وعيها جزءا رئيسيا من اختطاط السبيل القويم إلى وطن عربي منيع عزيز سعيد.

ولكن هل ان تقديرنا لمشاكلنا الاقتصادية والسياسية والدولية والمحلية هو كل شيء في الوعي الذي يقودنا إلى ما نريد؟ هل وقف عدد كبير منا حتى هذه الساعة التي نحن فيها ليسأل نفسه والآخرين: ترى هل يعني حل مشاكلنا السياسية والاقتصادية حلا لكل ما نشكو منه؟ ومن منا الذي تجاوز حدود السؤال هذا يجيب بيقين ان ثمة مشكلة اجتماعية قائمة برأسها لها حدودها ومعالمها وشخصيتها وانها لا تحل تلقائيا وآليا بمجرد انحلال مشاكل الأمة الاقتصادية والسياسية؟ بصراحة، ان مجرد الاعتراف بذلك لم يتم حتى يومنا هذا في وطننا العربي. وإلى ان يتم نظل بعيدين عن إيجاد الحل الكامل والصحيح لها.

إن كل كائن **اجتماعي هو حصيلة ما لا نهاية له** من القوى المادية والروحية الدائمة الحركة والتفاعل والتغير. وهذه القوى في حركتها وتفاعلها تولد توترا معينا يحتاج الى تكيف وتوازن دائمين. فإذا لم تتم عملية التوازن والتكيف هذه بالسرعة والسعة المطلوبتين كان هناك أزمة اجتماعية ـ دستورية حادة تستوجب حركة إصلاحية من النوع الاستثنائي. ويتوقف نجاح مثل هذه الحركة الإصلاحية **أولا** على وجود وسائل تعبير عن الحاجات الاجتماعية مجسدة في نظم إجتماعية من شأنها ان تدل على مراكز العلة والشكوى. **وثانيا** على وجود قيادة دستورية قادرة على توجيه الاصلاح المطلوب على ضوء تشخيص صحيح للعلل مستخدمة القوى الكامنة في المجتمع.

نحن بدون أدنى ريب نعيش أزمة إجتماعية ـ دستورية حادة تستوجب حركة إصلاحية من النوع الاستثنائي الذي **وصفناه**. تلك حقيقة، نرى الجميع على استعداد للتسليم بها عند أول شرح بدائي لمعالم الوضع الذي نعيش فيه ثم لملامح النهضة التي نحتاج إليها.

ولكن ما يندر عندنا هو تحديد واضح للأزمة. لكي نحدد هذه الأزمة علينا أن نعود إلى تراثنا عودة من نوع جديد، فأغلب عوداتنا إلى التاريخ كانت ولا تزال عودة من قبيل صيد الأمجاد يطلبه حاضر ذليل من ماضي مجيد عزيز، أو من قبيل طوفان النحل على الزهر ينتقي ما يريد وما يلذ وما يطيب ولا يعود إلا بالعسل.

وأول ما يجب علينا ان نتجنبه في العودة إلى تاريخنا هو منطق المقارنة. فالمفارقة لا المقارنة هي السبيل إلى فهم تاريخنا. بين التاريخ العربي والتاريخ الأوروبي فرق رئيسي علينا أن لا ننساه في أي منعطف من منعطفات التحليل. ما هو هذا الفرق؟

الفرق هو ما يلي:

نشأت الدولة الأوروبية الحديثة بعد نشوء الكنيسة المسيحية. وعندما قامت في أوروبا لأول مرة دولة مسيحية وجدت أمامها منظمة راسخة قوية سابقة لها، إسمها الكنيسة، ثم أن تاريخ التقدم الأوروبي على صعيد فكرتي الحق والحرية اللتين تشكلان جوهر الصراع الاجتماعي هو جذب ودفع وكر وفر بين هاتين المؤسستين المتنافستين على أرض واحدة هي ولاء الفرد. أضف إلى ذلك أن مكاسب الفرد الأوروبي كانت نتيجة صراع عنيف بين الدولة والكنيسة.

أما في التجربة العربية الإسلامية التاريخية فلم يحصل على الاطلاق شيء من هذا، فالذي حصل هو العكس. فالنواة الأولى للمجتمع العربي كانت أمة محمد كما شكلها ونظمها الرسول العربي (ﷺ) في دار الهجرة في يثرب. وإذا كانت

المروج وسنابل القمح تكمن كلها في حبة القمح الواحدة، فإن مروج الحياة العربية الإجتماعية وسنابلها العالية إنما تكمن في هذه النواة التاريخية التي هي أمة محمد.

ففي هذه الأمة قطع رباط وقام رباط آخر. الرباط الذي قام هو رباط الرسالة يفرضها الإيمان بالله وبرسله وكتبه وملائكته واليوم الآخر. اما الرباط الذي تقطع، فهو رباط الدم والعصبية القبلية العربية قبل الإسلام.

بدأت الأمة الفتية في المدينة تواجه أول أزمة بوفاة الرسول (ﷺ). في لحظة وفاته انتصب أمام الأمة أزمة دستورية حادة. من يخلف الرسول؟ ومن يقود الامة؟ وما هي النظم الكفيلة بحفظ وحدة الأمة في ظل الشريعة؟ لم يكن في كتاب الله ولا في سنة رسوله تعليمات واضحة تعين على حل المشكلة. ولكن الأمة بدون تردد طويل وبحزم مباشر طبقت مبدأ «الإجماع» الذي يكمن في تركيب الأمة كجماعة متساوية الواجبات والحقوق أمام الله من خلال الشريعة الإسلامية.

كان الخليفة أشبه ما يكون بشيخ القبيلة ينتخب لغرضين:

أولا: إقامة العدل بين الناس وفقا للشريعة.

ثانيا: حماية الأمة من العدوان الداخلي والخارجي.

وعلى الرغم من ان الخليفة، كان في حدود هذين الغرضين كلي السلطة، إلا أن مشكلة سلطته المركزية الاحتكارية المطلقة لم تكن تتخذ طابع الأزمة لأن ضيق الجماعة وبساطة العيش البدائي نسبيا والصلة الشخصية الحية المباشرة بين الخليفة ـ الإمام والمكلف (الفرد في المجتمع) كانت تنزع عن السلطة طابع الأزمة.

وقد بدأ الإحساس بهذا الإحتكار كمشكلة أو كأزمة عندما توسعت الأمة توسعا عسكريا أدخل فيها عوالم شاسعة معقدة ليس لها أول ولا آخر.

فالخليفة لم يعد شيخ «جماعة» بل أصبح كسرى وقيصر مجتمعين، كما أصبح قائد القوة العسكرية الهائلة التي تبسط سلطانها في الأرض من الصين حتى بحر الظلمات، والقوة العسكرية في الامبراطورية ليس فيها سلطة شرعية إلا للخليفة، أو من يعين من قضاته، قد أعطت الاحتكار الشرعي المنطوية عليه فكرة الخلافة طابعا تأزميا حادا.

زد على ذلك ان الإجماع لم يعد وراء الخلافة كما كان وراء الخلفاء الراشدين الأربعة الأول. فقد سقط الاجماع بعد ثلاثين عاما من وفاة الرسول (ﷺ) وبعد ان قضى قتلا ثلاثة خلفاء من الأربعة الأول، مما جعل الخلافة لمن يستولي عليها بالغلبة والقوة العسكرية. وهكذا انقلبت الخلافة إلى سلطنة. وحكم بني أمية